

يدعي يسأله القاضي عن ذلك فان ابي ان يبين ذكره في عامة الروايات ان القاضي  
لا يجره على بيان السبب وذكر الشيخ الامام علي ابن محمد البرزوي رحمه الله ان  
القاضي اذا سأل عن السبب لا يجب عليه ان يجيب لان المدعي قد يسبحي  
عن بيان السبب او يتيق عليه بيان ذلك فان بين المدعى والعلية وقال  
هذا المال الذي يدعي علي من ثمن حر او مبيته **قال ابو حنيفة** رحمه الله  
بالمال وقال لا كذلك ان فصل وان وصل لا يلزمه شيء ولو اتى بالسبب  
وقال انه باع في الحر والمبيته بكذا لا يصير مقرا بالمال وان **قال**  
المدعى عليه له على المدعى ان يقيم البينة ان ياخذ القاضي من المدعى  
الدعوى يطلب المدعي قبل ان يقيم البينة ان ياخذ القاضي من المدعى  
عليه كقبيل بنفسه فان القاضي يقول للمدعي المك بينه ان قال لا لم  
يكفل خصمه وان قال نعم لهما بما يبيته فكذا لا يكفله وان قال في بيته  
حاضر في المصر كعلمه القاضي يطلب الخصم وعن محمد رحمه الله ان طلب  
المدعي ليس بشروط وقيل ان كان المدعى عليه رجلا يجهل يتوارى  
شده غالب كعلمه القاضي من غير طلب وان كان رجلا شرفيا لا يكفله  
**وقال بعضهم** ان كان المدعي مهتدا الي الخصومات لا يكفله من غير  
طلب المدعي وان كان به حجة لا باس بان يرضخ القاضي الي طلب الكفيل  
في تحمل خصمه واذا اعطاه كقبيل ثلثة ايام بنفسه فصت الايام الثلثة  
خرج الكفيل من الكفالة ولو قال كذلك الي ثلثة ايام في ظاهر الرواية  
صير كقبيل بعيدا الايام الثلثة كما لو قال لا لبرائة ان طالق الي ثلثة  
ايام فانه يقع الطلاق بعد الايام الثلاث وعن ابي يوسف رحمه الله  
اذا قال كقبيل الي ثلثة ايام يطالب الكفيل في الايام الثلثة ولا  
يطلب بعدها **وقال الشيخ الامام** ثمن الائمة الجملوا في رحمه الله هذا  
عمر في الناس وعن ابي يوسف رحمه الله في رواية اخرى اذا قال انا كقبيل  
ثلثة ايام يصير كقبيل في الحال واذا مضت الايام الثلثة لا تبقى الكفالة

ولو قال

فصل ابو حنيفة رحمه الله في دفع المال  
فيما يقر بالمال اذ لا يرد عليه  
وان بين من صور في يوم ثمانية وعشرون  
قال ابو حنيفة رحمه الله في دفع المال  
فيما يقر بالمال اذ لا يرد عليه  
وان بين من صور في يوم ثمانية وعشرون  
قال ابو حنيفة رحمه الله في دفع المال  
فيما يقر بالمال اذ لا يرد عليه  
وان بين من صور في يوم ثمانية وعشرون

ولو قال انا كقبيل الي ثلثة ايام يصير كقبيل بعد الايام الثلاثة وعن الشيخ الامام  
ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله انه كان فاخذ بهذه الرواية ويقول  
وهذا السبب يعرف الناس وهي عنده لوقال بالفارسية في دفترهم من  
فلان نراد هو وروكون كقبيل في الحال واذا مضت عشرة ايام لا تبقى الكفالة  
ولو قال بدو قتم بن فلان واذا هدر در يصير كقبيل بعد عشرة ايام ولو قال  
انا كقبيل بنفس فلانة الي عشرة ايام واذا مضت عشرة ايام فان ابري  
من الكفالة ذكر الحصة في رحمه الله في الجمل انه لا يطالب بهذه الكفالة اصلا  
لا في العشرة ولا بعدها وذكر في جمع التفارقي لوقال انا كقبيل الي شهر يصير  
كقبيل بعد الشهر الا انه لو سلم نفسه قبل الشهر يري عن الكفالة لانه  
سلم بعد السبب ولو قال كفلت بنفس فلان شهرا يصير كقبيل احد  
قبل الشهر وبعده واعتاد اهل زماننا على ان لو قال بالسريرة كفلت  
بنفس فلان شهرا يكون كقبيل في الحال واذا مضت الشهر لا يبقى الكفالة  
ولو قال الي شهر يجزى عن القاضي عن الكفالة بعد الشهر ولو قال كفلت  
بنفس فلان من اليوم الي عشرة ايام يصير كقبيل في الحال واذا مضت  
لا تبقى الكفالة ولو كفلت بنفس رجل على ان لم يسلم الي النفس فهو  
كقبيل بالمال الذي له عليه يطالب الكفيل بتسليم النفس والمكفولة  
نفس في السواد هل تلزمه الكفالة بالمال او يملك القاضي حبه ذهب  
في السواد ويحج به **قال الشيخ الامام** الاجل خصير الدين رحمه الله  
تلزمه الكفالة بالمال ولا يكون هذا مستثنى عن الكفالة واذا ثبت  
ان القاضي ياخذ من المدعى عليه كقبيل بنفسه يطلب المدعي ينبغي ان لا يجره  
على اعطاء الكفيل لو امتنع فانه اعطاه كقبيل ينبغي ان يكون الكفيل معروف  
الدار معروف التجار وبعضهم يشترط ان لا يكون له حواصير وبها الحصة  
وان يكون من اهل المصر ولا يكون غريبا واذا كفله كفله مدقوقته  
واختلفت الروايات في تلك المدة والصحيح انه يكفله القاضي الي المجلس  
الثاني ان كان القاضي يجلس كل ثلثة ايام او اكثر يكفله تلك المدة

